

د. ثامر العكيلي \*: دراسة مفصلة لإدارة القطاع النفطي - خطاب مفتوح

الأستاذ عادل عبد المهدي وزير النفط المحترم

تحية طيبة.

في الوقت الذي أرجو ان توفقوا في إدارة قطاع النفط من خلال إجراءات شجاعة وسريعة أتوجه اليكم بهذا الخطاب المفتوح الذي أمل ان يصلكم باقرب فرصة، عارضا وضع خبرتي لخدمة القطاع الذي عملت فيه لحوالي ثلاثين عاما، إضافة لإشغالي في بلدان عدة لأكثر من 15 عام، وانني على إستعداد لمناقشة مضمونه والإتفاق على أي التزام بخصوص ذلك.

تعاني مسيرة الدولة إخفاقات شديدة بسبب ضعف الإدارة نتيجة لعدم وضع؛ "الرجل المناسب في المكان المناسب"، ولغياب القوانين والتعليمات المؤثرة، وذلك على الرغم من كون وزارة النفط هي أفضل نسبيًا من غيرها، لكنها تحتاج أيضا لاتخاذ قرارات مؤثرة وسريعة لإصلاح شأنها . تتوفر دراسة مفصلة لإدارة قطاع النفط والغاز يمكن الإستفادة منها لعقد سلسلة من الورش المتخصصة، حيث يتم فيها مناقشة وإصلاح الوضع الحالي، آخذين بنظر الإعتبار المواد المطروحة في هذا التقرير.

أولا: محتويات الدراسة

المقدمة

- 1- الدستور العراقي؛
- 2- مشاريع قانون النفط والغاز؛
- 3- الإداء الحكومي
- 4- الجغرافية السياسية الإقليمية؛
- 5- إستراتيجية العراق للنفط والغاز؛
- 6- إعادة تنظيم قطاع النفط والغاز.

ثانيا: القسم المتعلق بإستراتيجية العراق للنفط والغاز:

كان العراق يصدر أربعة أنواع من المنتجات النفطية قبل عام 2003؛ البنزين وزيت الديزل والكيروسين وزيت الوقود الى تركيا، وسوريا، والأردن، ومن خلال الخليج العربي. ومنذ التغيير صار العراق مستورداً للمنتجات وينفق ما يُقدر بمليارات الدولارات على ذلك، وهي مبالغ كافية لبناء أكثر من ستة مصافي جديدة.

تبلغ الطاقة التكريرية حوالي 70 ٪ من الطاقة التصميمية، ولم يتم بناء مصفاة جديدة واحدة على الرغم من الإنتهاء من إنجاز التصاميم الهندسية، (FEED)، لأربعة مصافي منذ أكثر من عامين.

ولا يزال يُحرق يوميا أكثر من 1000 مليون قدم مكعب قياسي (مق/ي) من الغاز المصاحب من الحقول الجنوبية بالإضافة إلى حرق ما يقرب من (50,000 ب ي) من النفط الخام لتوليد الكهرباء.

لقد مرّ أكثر من أربع سنوات منذ جولة التراخيص الثانية، بينما بقيت الزيادة في الإنتاج، (3.3 م ب ي)، والتصدير (2.5 - 2.7 م ب ي)، متواضعة، قياساً بمعدلات الذروة المعلن عنها، واقتصر تحسين السعة التصديرية على ثلاث من أصل أربع عوامات في ميناء البصرة البحري، يُعتقد بأنها تعمل بطاقة حوالي 50% من الطاقة التصميمية البالغة (850,00 م ب ي)، لكل منصة حسب التقارير المتداولة.

يحتاج العراق الى خطة تنمية وطنية جيدة ومتكاملة على المدى الطويل، وتعتمد على إستراتيجية واضحة في قطاعي النفط والغاز والتكرير، وتأخذ بالإعتبار خطط الوزارات الأخرى، خاصة الكهرباء والصناعة والموارد المائية والزراعة، بمشاركة الكفاءات من الخبراء العراقيين في المهاجر لأعطاء المشورة.

**مضى الآن حوالي اثنا عشر سنة منذ سقوط النظام السابق، ومع ذلك فشلت الحكومات**

**المتعاقبة في:**

\* حل النقص الكبير في المنتجات النفطية، بسبب عدم كفاية التكرير، إضافة الى قلة إنتاج الغاز السائل. ومن المتوقع تفاقم أزمة النقص بسبب الظروف التي يمر بها البلد، مما يستدعي إعداد خطة طوارئ على الفور.

\* تحقيق زيادة ملحوظة في إنتاج النفط مقارنة مع مستواه قبل عام 2003، تتوافق مع ما تصرح به وزارة النفط وما صرح به نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة في وقته، ويتطلب ذلك تنفيذ ما يلي:

مستودعات جديدة؛

خطوط انابيب؛

مرافق تصدير كافية.

أما مشروع حقن الماء الكبير، فمتأخر (جدا)، لضمان ديمومة الإنتاج العالي في حقبة التراخيص، والإستعانة بمضخات الآبار لحين تنفيذ المشروع.

\* البدء بإنتاج الغاز الحر، ووقف حرق الغاز المصاحب من الحقول الجنوبية، وتوفيره لتوليد الطاقة الكهربائية، ولتغذية الصناعات المرتبطة بالغاز.

\*توسيع وتحسين مستوى أداء الشركات التابعة لوزارة النفط، مما يتطلب إختياراً جيداً للكوادر المتقدمة وتكثيف التدريب و تطوير أساليب العمل.

**الإستخراج، (التنقيب والإنتاج)**

في رأينا يجب أن تتضمن الإستراتيجية مايلي:

إ- مراجعة تقديرات المخزون النفطي، (OOIP)، الحالي والإحتياطيات القابلة للإستخراج مع وضع خطط لتقييم جميع المكامن غير المشمولة بالتطوير في الحقول الممنوحة، أستغلالاً "لوقت الأضائع". وسيساهم ذلك بشكل فعّال لتطويرها عندما يحين الوقت لذلك.

II- مراجعة الخطط الحالية لتطوير الحقول المتعاقد عليها مع شركات التراخيص وكذلك المتبقية مع وزارة النفط:

\* تعديل إنتاج الذروة المستهدف لكل حقل، (PPT)، في جميع العقود الممنوحة، ليكون بحدود 5٪ من الإحتياطي القابل للإستخراج خلال فترة ذلك الهدف. كما ينبغي معالجة الإختناقات الحالية في منشآت الخزن، (خاصة في مستودع الفاو)، والنقل والتصدير.

\* إفتراض مساهمة كردستان في الإنتاج بمقدار، (500,000)، برميل / يومياً والتصدير بواقع 350,000 ب/ ي، بحلول عام 2016. و يجب تنسيق خطط تطوير الحقول مع الخطة الإتحادية إذا تم التوصل إلى اتفاق مع حكومة إقليم كردستان. حتى ذلك الحين تستمر وزارة النفط بعدم الإعتراف بشرعية عقود حكومة الإقليم وتتابع بجدية الملاحقات القانونية ضد الحكومة التركية والشركات التي تشتري النفط من حكومة كردستان بمعزل عن وزارة النفط وشركاتها ذات العلاقة، (قرار محكمة تكساس الأخير حول شحنات النفط التي توقفت في البحر قرب هيوستن جاء لصالح الحكومة الفدرالية).

\* وضع هدف إنتاج العراق الإجمالي، 8 ملايين ب / ي، بما في ذلك القدرة الإنتاجية الفائضة، (الإحتياطي من الطاقة الانتاجية)، بحدود 2 مليون ب / ي.  
\* التوسع في / أو بدء الإنتاج التجريبي في الحقول الخضراء التي هي تحت تصرف وزارة النفط ، (بالجهد الوطني)، لتقييم أداء المكامن إستعداداً لتطويرها مستقبلاً. مع التمهيد لتصفية النفط محلياً في المصافي الصغيرة المتنقلة، skif-mounted.  
نؤكد هنا أهمية إستمرار وزارة النفط بحشد الإهتمام لزيادة دور الجهد الوطني وعدم التوقف عند ندوة وزارة النفط التي ساهم الكاتب في الاعداد لها في المركز الثقافي النفطي بتاريخ 13 ك 2 من العام الماضي.  
ونؤكد هنا عدم الترويج لعقود المشاركة التي ثبت بانها لصالح الشركات الجنبية قياساً بعقود الخدمة (كامل مهيدي وحمزة الجواهري)

\* الإتفاق مع ايران و الكويت لإنتاج الحقول المشتركة وتصريف النفوط من الحقول العراقية القريبة من الحدود من خلال أنشاء خط انبوب جديد أو أكثر في الاراضي الايرانية ينتهي في الخليج. يوفر هذا البديل الإستغناء عن الخط العراقي الاردني المهدد بسبب ظروف المنطقة والإحتمال القوي لتردي الوضع الأمني في الاردن.

\* الإسراع في إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية لمشروع حقن الماء الضخم والنظر في إستخدام مياه المصب العام لهذا الغرض كإجراء مساند.

\* وضع خطة لتعظيم الموارد من خلال مشاريع للصناعات المرتبطة وفق مفاهيم الاستراتيجية الوطنية للطاقة

III- هناك حاجة لوضع خطة إستكشاف خمسية ، للحصول على البيانات الزلزالية تليها سنتان من اعمال الحفر الإستكشافي لتقييم الدالات والتراكيب وبما يتماشى مع ظروف البلد الأمنية:  
أ: الصحراء الغربية؛

ب: منطقة الجزيرة؛

ج: محافظة ديالى.

د: ينبغي أن تستهدف خطة الإستكشاف إحتتمالات وجود الغاز الحر بما في ذلك تكوين الخف Khuff في الحقول الجنوبية الكبيرة.

### القطاع التحويلي (التكرير والغاز)

#### التكرير؛

لايزال قطاع التكرير بحاجة ماسة الى رفع أدائه من خلال الخطوات الآتية:

\* تحسين مواصفات المنتجات التي هي دون المواصفات الدولية، في المصافي العراقية، بعد إجراء الصيانة الضرورية و تحديث المنشآت. وزيادة إنتاج زيوت التشحيم.

\* تسريع بناء المصافي الأربعة المخطط لها، وتفكيك المصافي الصغيرة المتنقلة تدريجياً. وهذه الأخيرة يمكن أن تُستخدم، كجزء من المشاريع الرائدة Pilot packages، في الحقول الخضراء إلا إذا اضطرت وزارة النفط بسبب ظروف البلد الحالية لإتباع منهج اخر .

● إعادة دراسة جدوى اقامة مصفى التصدير في البصرة وكذلك تصنيع الفحم النفطي

\* معالجة الإحتياطيات الكبيرة للنفط الخام الثقيل في مجمع القيّارة، (بشرط تحسّن الوضع الأمني في المنطقة)، لتحويلها لخام أخف قبل نقلها و خلطها مع خام كركوك او غيره، أو تصفيتها بطريقة مناسبة. الإنتاج المخطط لحقلي القيّارة ونجمة هو (230,000) برميل يوميا.

#### الغاز

في ميدان تطوير صناعة الغاز المصاحب والغاز الحر ينبغي العمل فوراً على:

\* وقف حرق الغاز المصاحب والتّوجه لإستخلاص محتواه الغني من الميثان (لتوليد الكهرباء) وفصل الايثين مصدرا للصناعات البتروكيمياوية.

\* بناء خط أنبوب الغاز الوطني مع ما يكفي من وُصلات فرعية لتزويد محطات الطاقة والوحدات الصناعية في العراق.

\* البدء بالإنتاج الوطني للغاز، والإستخدام المحلي وخطة تصدير تشمل مساهمة من حقول الغاز الحر، (الاكتشافات القائمة والجديدة). ويتطلب ذلك توسيع شبكة الغاز الوطنية ومرافق الغاز الطبيعي المسال.

### **ثالثاً: القسم الخاص بإعادة تنظيم قطاع النفط؛**

\*من خلال التجربة العراقية قبل التغيير في نيسان 2003 والإخفاقات في صناعة النفط العراقية منذ ذلك الحين تأكدت الحاجة الفورية إلى إعادة تنظيم وزارة النفط وفق واجبات مرتبطة بالآتي:

- السياسات النفطية والإقتصادية والقانونية؛

- قانون الحفاظ على الثروة النفطية الذي لايزال نافذاً؛

- قانون النفط والغاز الاتحادي؛

- التخطيط طويل ,متوسط وقصير المدى؛
- البحث والتطوير؛
- التدريب الصفي والموقعي.

\* إعادة تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية لتشمل:  
جميع الشركات التشغيلية، (شركة نفط الجنوب، شركة نفط ميسان، شركة نفط الشمال، شركة نفط الوسط، شركة نفط ذي قار وأي شركة استخرافية تنشأ لاحقاً)، بالإضافة إلى توسيع وتطوير شركتي الإستكشاف والحفر العراقية مع إستحداث إدارة للتدريب لكل منها.

\* الإدارة المركزية للتخطيط والتنمية الميدانية والمقاولات.

\* توسيع وتطوير الشركة العامة للمشاريع النفطية، (SCOP).

\* إنشاء ودعم الشركة الوطنية العراقية للتكرير لتضم شركات التكرير المحلية الحالية والجديدة.

\* تأسيس شركة الغاز الوطنية العراقية المركزية، مماثلة لشركة النفط الوطنية العراقية.

\* اشغال منصب وكيل وزير النفط، (لشؤون الاستخراج)، بتعيين شخص من ذوي الخبرة على الفور.

\* تشكيل "الهيئة الإستشارية لصناعة النفط والغاز" على أن تضم عددا كافيا من المحاربين القدماء، وتحويلها الى المجلس الإتحادي لاحقا عند اصدار قانون النفط والغاز.

\* كما ينبغي إتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغاء منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وإستبدال العديد من المدراء العاميين الحاليين وأعضاء لجان الإدارات المشتركة " JMCs " على الفور، حيث ان القدرات الإدارية ضعيفة، والخبرة متواضعة بشكل عام . في خبر تناقلته قناة العراقية الفضائية في 2 حزيران من هذا العام مفاده ان الدكتور الشهرستاني قابل ممثلي متسوي لغرض تطوير القطاعين النفطي والصناعي؟ بوجود الإدارات الحالية؟؟

التحديات و الاختناقات الفورية:

الاستخراج:

- \* ساعات تخزين مستودعات النفط الخام والتصدير عبر منافذ تتعدى الجنوبية .
- \* خطوط أنابيب الرميلا-الفاو، الخط الإستراتيجي، خط التصدير العراقي-التركي الثاني.
- \* الطاقة التخزينية في مجمع الفاو لتحل محل الضخ المباشر من الحقول إلى المحطات البحرية.
- \* عدم وجود مرافق فصل كافية لإنتاج ثلاث فئات من نفط البصرة، الخفيف، المتوسط والثقيل؛ وكذلك ثلاث خامات في الشمال، (شركة نفط الشمال وكردستان).
- \* أستكمال كافة الخطوات اللازمة لتحويل المنشآت السطحية لتقبل النسب المستقبلية المرتفعة من الماء المصاحب لإنتاج النفط وزيادة طاقة معالجة الماء المنتج لإعادة حقنه، وكذلك إعادة النظر بأسلوب معالجة الغاز المصاحب.

مشروع حقن الماء العملاق في الحقول الجنوبية تمهيدا لزيادة إنتاج النفط:  
- انجاز التصاميم التفصيلية بعد انتظار طويل مما أخرج تنفيذ المشروع .  
- التوسع في استخدام المضخات الكهربائية الغاطسة، ESPs، للتقليل من تأثير التأخر في بناء المشروع؟  
وتشكيل هيئة فعالة للتنسيق بين مختلف الشركات المستخدمة للمشروع، ورصد أداء المشروع بعد بدأ التشغيل.

### مقترح للسيد وزير النفط

لقد تم افتراض سعر البرميل 56 دولارا بالنسبة للموازنة مقارنة بسعر لا يجب ان يزيد على 40 دولارا. وللتقليل من العجز المتوقع مقارنة بالمفترض تحتاج الوزارة لاتخاذ إجراءات سريعة تتطلب إعادة تنظيمها ووضع خطة طوارئ لإزالة الإختناقات الحالية وزيادة الإنتاج. ولمعرفتي التفصيلية بالقطاع، بإمكانني تنظيم وإدارة عدة ورش عمل بحضور الكادر المتقدم في الوزارة وشركاتها، بهدف إعداد خطة بعيدة المدى وخطة طوارئ، **مبتدعا**. وفي حالة الموافقة على ترأسي خلية أزمة مع المتطلبات والصلاحيات اللازمة سأقوم بإعداد خطة عمل لعقد الندوات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في وزارة النفط لتحديد ما يلي:

- البرنامج؛
- من يحضر؟
- متى وأين؟
- تشكيلة خلية الأزمة؛
- المتطلبات والصلاحيات المطلوبة.

### ورش العمل المقترحة

- 1- خطط تطوير الحقول:
  - \* دورات التراخيص: معاينة خطط الشركات وتقييم الموقف الحالي؛
  - \* الحقول التي لازالت مع وزارة النفط: تقييم مفصل وإنتاج مبكر من بعضها؛
  - \*الموقف من حقول الاقليم والحقول تحت سيطرة الارهاب.
- 2- الإختناقات في المنشآت السطحية الجنوبية ومنظومة التصدير.
- 3- الخطان، العراقي/ السعودي والعراقي/ التركي. الخط العراقي/ الايراني الحدودي.
- 4- انشاء الشركات الجديدة.
- 5- قانون النفط والغاز.
- 6- العلاقة النفطية مع الاقليم.
- 7- خطة الغاز الطبيعي، بما في ذلك إعادة تشغيل خط الغاز الحالي الى الكويت.
- 8- الحقول المشتركة مع ايران والكويت.
- 9- تفعيل قانون الحفاظ على الثروة النفطية.
- 10- إختيار الكوادر الإدارية المتقدمة لتحل محل الكوادر الحالية.

اتقدم بالشكر للدكتور كامل العضاض على ملاحظاته القيمة بشأن التوصيات

(\* ) د ثامر العكيلي / مهندس نبط استشاري / بغداد في 2 آذار من عام 2015

هاتف: 078046966

ايميل: tuqaili@yahoo.co.uk

الاراء المطروحة في هذا المقال وفي كل المواد المنشورة على الموقع، لاتعبر بالضرورة عن رأي هيئة تحرير شبكة الإقتصاديين العراقيين، وانما عن كاتبها فقط، وهو الذي يتحمل المسؤولية العلمية والقانونية